

## تأهيل المعلم في ضوء الإصلاحات التربوية الجديدة في الجزائر.

أ. بن زاف جميلة

جامعة قاصدي مرباح ورقلة ( الجزائر )

### Résumé :

La formation continue dans l'intérêt du secteur de l'enseignement .représente un pole extrêmes important dans la nouvelle réforme de l'éducation, qui dépend résolument de niveau et la qualité de la formation des enseignants.

En effet, dans l'intention d'atteindre ce noble objectif, le ministère de l'éducation depuis 2005 à pris un ensemble de mesures rusant à fournir une formation supplémentaire dans l'intérêt de 214.000 enseignants(136.000 maitre du cycle primaire et 78.000 enseignants cycle secondaire ) à fin de réaliser la compatibilité entre le niveau de formation des enseignants et les profils déterminés par la nouvelle réforme de l'éducation.

**Les mots clés :**enseignant-la nouvelle réforme de l'éducation -l'habilitation-formation en cours d'emploi-formation à distance.

### الملخص:

مثل التكوين المتواصل لفائدة السلك التعليمي قطبا هاما، في الإصلاح التربوي الجديد، ذلك أن وزارة التربية الوطنية مقتنعة تماما أن نجاح الإصلاح التربوي مرهون إلى حد بعيد بمستوى ونوعية تأهيل المعلمين، ولهذه الغاية اتخذت الوزارة منذ سنة 2005 جملة من التدابير لتوفير تكوين إضافي لفائدة ما لا يقل عن 214.000 مدرس (136.000 معلم ابتدائي، و78.000 أستاذ تعليم متوسط) كل هذا بغرض تحقيق التوافق بين مستوى تأهيل المعلمين وبين الملامح التي حددها الإصلاح التربوي الجديد.

**الكلمات المفتاحية:** المعلم-الإصلاح التربوي الجديد-التأهيل-التكوين أثناء الخدمة-التكوين عن بعد.

وجدت الجزائر نفسها بعد عقود من الاستقلال مطالبة بإحداث تغييرات جذرية على المنظومة التربوية ومثل التكوين المتواصل لفائدة السلك التعليمي قطبا هاما في الإصلاح الجديد، وقد رهنّت وزارة التربية الوطنية نجاح الإصلاح التربوي بمستوى ونوعية تأهيل المعلمين، وتماشيا مع الاتجاهات الحديثة للتربية، وسعيا إلى إعطاء العمل التربوي دفعا جديدا، وإيماناً بأن المعلم هو العنصر الأساسي في العملية التعليمية وأنه حجر الزاوية الذي لا يستوي بناء التعليم إلا باستوائه، جاء مشروع تكوين المعلمين أثناء الخدمة، كمشروع استعجالي من أجل توفير شروط نجاح الإصلاح التربوي الجديد وجعله متطابقا مع التوجه العالمي، الذي يشترط أن يمتلك المعلمون في جميع أطوار التعليم معارف ومهارات ذات مستوى جامعي.

وسنحاول من خلال هذا المقال الإجابة عن التساؤلات التالية:

- 1- ما هي الأسباب التي أدت إلى الاهتمام بتأهيل المعلمين في المرحلتين الابتدائية والمتوسطة؟
- 2- ما هي الإستراتيجية المتبناة في تأهيل المعلمين في الجزائر في ظل الإصلاحات الجديدة؟

#### أولا: تعريف المعلم:

1- عرف بأنه: المربي الذي يقوم بتدريس كل أو معظم المواد الدراسية للأطوار الثلاثة الأولى من المرحلة الابتدائية، ويرتكز دوره في تهيئة الظروف التعليمية التعلمية، بهدف متابعة نموه العقلي والبدني والجمالي والحسي والديني والاجتماعي والخلقي<sup>1</sup>.

2- عرف أيضا على أنه: شخص مزود بالمسؤولية لمساعدة الآخرين على التعلم والتصرف بطريقة جديدة ومختلفة<sup>2</sup>.

3- هناك من عرفه على أنه: رجل عالم لأنه يجب أن يكون دائما على اتصال وثيق بمصادر المعرفة وبكل جديد يظهر في ميدان التربية والتعليم حتى يستطيع أن يكون معلما جيدا حيويا ليتمكن من تحديد أهدافه ومثله العليا التي رسمها لنفسه باعتباره فيلسوفا ومصالحا وعالما<sup>3</sup>.

4- كما عرف على أنه: جزء من الأجهزة المنفذة لرسالة التعليم في المجتمع، وهو العامل الأول والأساسي والقائم على نقل المعلومات والمعارف العلمية والخلقية في أبناء المجتمع ويتم ذلك ضمن المدرسة<sup>4</sup>.

5- أما فيليب جاكسون. Philip-Jakson " فعرفه على أنه: صانع قرار يفهم طلبته و يتفهمهم ، قادر على صياغة المادة الدراسية و تشكيلها ، يسهل على الطلبة استيعابها ، يعرف ماذا يعمل و يعرف متى يعمل. إن التدريس بالضرورة مهمة إنسانية حيث تسود النزعة على مثل هذه العلاقة يكون المعلم قادراً على أن يعلم و تتوافر عند الطلبة الرغبة في أن يتعلموا ، و عليه تتوقف القدرة على تبادل الأفكار وتفهم مشاكل الطلبة و تقدير أحاسيسهم و بشكل مفتوح مع المعلم.

المعلم رجل إجرائي لأنه ينجز عدة أعمال إجرائية.

من خلال التعاريف السابقة يتضح أن هناك ثلاثة اتجاهات في تعريف المعلم الأول مهتم بالمعرفة ، والثاني بالعلاقات الإنسانية ، والثالث ينطرق إلى السلوك الصادر من المعلم والأکید أن هذه الاتجاهات الثلاثة تكمل بعضها البعض ، فإذا اشترط في المعلم الإمام بالمعرفة و المادة التي يدرسها فهو ملزم بمعرفة طلابه و مشاركتهم في العمل ، كما يعد مخططاً لإجراءات العملية التعليمية، وموجهاً لها و قائداً متمرساً، يعرف متى يعمل و كيف يعمل، وماذا عليه أن يقول ومتى يقول<sup>5</sup>.

6- أما المعجم الموسوعي لمصطلحات التربية فعرف المعلم على أنه: "الشخص الذي يستخدم بصفة رسمية لتوجيه تعلم الأولاد والتلاميذ والإشراف على أعمالهم وخبراتهم التربوية في معهد أو مدرسة رسمية أو خاصة".

كما عرف أيضا بأنه: "الشخص الذي بفضل توافر خبرات تربوية فنية لديه وبفضل تعمقه في حقل من حقول المعرفة يستطيع أن يسهم في مساعدة نمو ونماء الآخرين الذين يوضعون في عهده<sup>6</sup>.

ثانيا: تعريف الإصلاح التربوي:

التعريف اللغوي للإصلاح التربوي:

الإصلاح: صلح: مصدر التحسين إدخال التحسينات والتعديلات على الأنظمة والقوانين.

أصلح: إصلاحا الشيء، عكس أفسده، وبينهم: وقف إليه، أحسن إليه، وصلح صلاحا وصلوحا صلاحية: ضد الفساد، أزال عنه الفساد، يقال: صلحت حال فلان: أي زال عنه الفساد والرجل كان صالحا في عمله: أي لزم الصلح، وصلح: تصلحيا أي أعاد إلى حالة حسنة<sup>7</sup>.

التعريف الاصطلاحي:

1- يشير مفهوم الإصلاح التربوي إلى أنه عملية التغيير في النظام التعليمي أو في جزء منه نحو الأحسن، وغالبا ما يتضمن هذا المفهوم معاني اجتماعية واقتصادية وسياسية<sup>8</sup>.

2- أما (بيرش) فيعرفه: بأنه أي محاولة فكرية أو عملية لإدخال تحسينات على الوضع الراهن للنظام التعليمي سواء كان ذلك متعلقا بالبنية المدرسية أو التنظيم والإدارة أو البرامج التعليمية أو طرائق التدريس أو الكتب الدراسية وغيرها.

3- ويعرفه حسن البيلاوي بأنه: يشير عادة إلى عملية التغيير في النظام التعليمي أو جزء منه نحو الأحسن وغالبا ما يتضمن هذا المصطلح معاني اجتماعية واقتصادية وسياسية.

فالإصلاح التربوي الحقيقي هو ذلك الإصلاح الذي يتضمن عمليات تغيير سياسية واقتصادية ذات تأثير على إعادة توزيع القوة والثروة في المجتمع<sup>9</sup>.

4- ويعرفه سيمونز بأنه: تلك التغييرات التي تحدث في السياسة التعليمية والتي من شأنها أن تحدث زيادة كبيرة سواء في الميزانية أو في المنحنى الهرمي للملتحقين بالمدرسة، أو في الأثر الذي تحدثه الاستثمارات التعليمية في التنمية الاجتماعية<sup>10</sup>.

5- كما يعني عمليات وتدابير الانتقال بنظام تربوي معين من وضعية تقليدية إلى وضعية تقليدية إلى وضعية تحمل مواصفات الحدثة بمفهومها الشامل، من مناهج وتقنيات وأساليب جديدة، وبالتالي جعل مضامين المناهج الدراسية متمحورة حول المعارف والتخصصات التي لها ارتباطات وظيفية ومباشرة بالقطاعات الاقتصادية والاجتماعية المنتجة مثل: التقنيات الحديثة، والعلوم الدقيقة والتخصصات التطبيقية وغيرها مما يستجيب لحاجات التحولات المعرفية والتكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية، التي تعرفها المجتمعات المعاصرة.

ثالثا: أهمية الإصلاح التربوي وضرورته:

المعروف أن التربية والتعليم على علاقة وثيقة بالتنمية، وتطوير المجتمع ولضمان جيل واع بمهامه وأدواره، فإنه يجب خلق نظام تربوي يتماشى مع الظروف الحالية ويستجيب لمختلف التغييرات التي تحدث في العالم المعاصر.

لذا فقد شغلت مسألة الإصلاح والتطوير التربوي فكر واهتمام صناع القرار السياسي والتربوي، في الساحة الدولية طوال عقود عديدة، وحدثت حركة الإصلاح هذه كردة فعل لمواجهة بعض الأزمات التي واجهتها بعض المجتمعات الإنسانية في حقب محددة، إذ نظرت هذه المجتمعات الإنسانية إلى التربية كمدخل طبيعي لإصلاح ذاتها وتطوير نفسها من خلال ترقية الإنسان فكرا وقيما واتجاها.

والإصلاح التربوي يمثل رؤية تعكس فلسفة وفكرا يراد تجسيدهما على أرض الواقع، لتحقيق أهداف متفق

بشأنها وغاياتها<sup>11</sup>.

والتعليم هو النقلة الحضارية لكل أمة من الأمم تسعى إلى النمو والرفق، فالدول المتقدمة حققت تقدمها عن طريق التعليم، والدول النامية تحاول أن تلحق بركب الدول المتقدمة عن طريق التعليم. ويمكن للفرد الحكم على مستوى تقدم أي دولة من الدول من خلال معرفة نظمها التعليمية، ومن خلال فحص المناهج التي تقدمها تلك الدول<sup>12</sup>. وبما أن التعليم لم تعد غايته إخراج موظفين للعمل في مكاتب الحكومة، فإن مناهج التعليم في جميع الفروع ينبغي أن تعاد دراستها لكي يكون هدفها، هو تمكين الإنسان الفرد من القدرة على إعادة تشكيل الحياة<sup>13</sup>. ولأن التربية أحد الأدوات الهامة للتطوير وصنع الحضارة فلا بد لها أن تتطور وتتجدد على غرار الأنظمة الفرعية الأخرى، وهذا لتحقيق التفاعل والتكامل المنشودين.

ولعل من أكثر الأمور المطروحة على بساط البحث اليوم في الدول المتقدمة والنامية هي ضرورة وضع مقترحات جديدة وبرامج متطورة لإعادة تعريف النظام التعليمي، وتعديل طرق التدريس الحالية، أو تطويرها أو تغييرها أو إيجاد بدائل لها وتجديد المناهج وتحديثها، وإعادة النظر في فلسفة التربية وأهدافها وسياساتها والسير قدما في طريق التجديد والإصلاح التربويين، ويذهب البعض إلى ضرورة القيام بثورة تربوية شاملة تم جميع أنحاء العالم، لمواجهة تحديات العصر وبخاصة العلمية والتكنولوجية منها والإيفاء بمتطلبات النظم التربوية الحديثة، فالتربية السليمة هي التربية المتغيرة والمتطورة على نحو دائم ومستمر<sup>14</sup>.

وقد تزايد الاهتمام بمسألة الإصلاح والتجديد التربوي عربيا ودوليا مع اقتراب الألفية الثالثة، حيث انطلقت صرخات متتالية وعقدت ندوات ومؤتمرات متتابعة هنا وهناك تبحث في مسألة تطوير التربية وتحديثها في ضوء معطيات الألفية الثالثة وخصوصياتها.

ذكر تقرير اليونسكو " التعلم ذلك الكنز المكنون" أن هناك جملة من الإشكاليات أو التوترات التي ينبغي على الأنظمة التربوية مجابتهها والتفكير في صيغ وحلول حضارية لمعالجتها تربويا من خلال أنظمتها وإصلاحاتها التربوية، وتتمحور هذه الإشكاليات والتوترات في النقاط التالية:

- التوتر بين العالمي والمحلي أي كيف يصبح الفرد مواطنا عالميا دون أن يفصل عن جذوره.
- التوتر بين الكلي والخصوصي أي كيفية المواءمة بين عالمية الثقافة وطابع التفرد لكل أمة.
- التوتر بين الحداثة والتقاليد أي كيف يمكن التجاوب مع التغيير دون التكرار للذات.
- التوتر بين المدى الطويل والقصير أي كيف يمكن الوصول إلى حلول فورية ومباشرة للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتعليمية، بينما تتطلب كثير من المشكلات إستراتيجية متأنية، وتبرز هذه المشكلة بوجه خاص فيما يتعلق بالسياسات التعليمية<sup>15</sup>.

فيما حددت الموثيق والداستير والقوانين والمؤتمرات التربوية في الدول العربية مجموعة من النقاط الأساسية التي تعكس فلسفة الدول العربية في التربية الحديثة وهي:

- تربية وإعداد المواطن المؤمن بتراث الأمة العربية وقيمتها الأصيلة ورسالتها الحضارية.
- تحسين نوعية التعليم وتطويره بالإفادة من العلم والتكنولوجيا.
- ربط التعليم بحاجات المجتمع ومتطلباته وتطوراتها.
- التعاون العربي الثقافي دعما للوحدة الثقافية.
- تطوير الإدارة التربوية بالأخذ بمبدأي اللامركزية والتخطيط التربوي السليم.
- الانفتاح على العالم والإفادة من التجارب العالمية المتقدمة وضرورة التعاون مع المنظمات العالمية ودول العالم في هذا المجال<sup>16</sup>.

وبالرغم من الاهتمام البالغ الذي أولته الدول العربية من أجل إصلاح نظامها التربوي إلا إنها لا تزال تحتاج المزيد من الإصلاح والتجديد. وفي هذا الإطار يصف أحد الباحثين الظاهرة بقوله: "على الرغم من التطور الكمي الذي

حققه المشروع التربوي العربي، وهو تطور لا يمكن إنكاره إلا أن فشل البعد النوعي لهذا المشروع في إحداث تغيير في أعماق الإنسان العربي ونظرته إلى الكون والطبيعة والعالم، أفقد التطور الكمي قيمته وحوله إلى سراب خادع." فالنظم التربوية العربية مازالت غارقة إذن في اختزال الإنسان بكل قواه العقلية والنفسية في إطار الذاكرة والتذكر والتلقين مما يحيله إلى وعاء للتلقي يعيق تطور إمكاناته العقلية والنفسية بشكل متواز بحيث لا يقوى على حل المشكلات أو يشارك في التعلم<sup>17</sup>.

وتجدر الإشارة في الأخير إلى أن الإصلاحات والتجديدات التربوية تختلف في مدى انتشارها وذيوعها اعتمادا على اعتبارات عدة، أهمها مدى ملاءمتها للوسط المطبقة فيه وقابليتها للتطبيق والتجريب، وكلفتها المادية ومرجعيتها انبعاثها، ودرجة التحمس إليها من قبل صناع القرار والمستفيدين والمنفذين، كما أكدت التجارب الدولية على أهمية البحث في التربية بشقيه النظري والميداني في بلورة الإصلاحات التربوية وتشكيلها قبل صياغة تعميمها<sup>18</sup>.

#### رابعا-دواعي الإصلاحات التربوية الجديدة:

أصبح إصلاح المنظومة التربوية أمرا ضروريا سواء بسبب الوضعية الحالية للمدرسة الجزائرية أو بسبب التحولات المسجلة في مختلف الميادين على الصعيدين الوطني والعالمي والتي تفرض نفسها على المدرسة، بصفتها جزءا لا يتجزأ من المجتمع الجزائري. ومن هذه التحولات يمكن ذكر ما يلي:

**1- على المستوى الوطني:** هناك جملة من الأسباب الداخلية التي أدت إلى ضرورة إصلاح المنظومة التربوية في الجزائر والتي يمكن إيجازها في النقاط التالية:

- ظهور التعددية السياسية التي تفرض على المنظومة التربوية إدراج مفهوم الديمقراطية وبالتالي تزويد الأجيال بروح المواطنة، وكل ما ينطوي عليه هذا المفهوم من قيم ومواقف النفتح والتسامح والمسئولية في خدمة المجتمع الذي تغذيه الهوية الوطنية.

- التخلي عن الاقتصاد الموجه وأساليب التسيير الممرکز والتأسيس التدريجي لاقتصاد السوق، بكل الإجراءات الاجتماعية والاقتصادية التي تميزه وترافقه (التصحيح الهيكلي، إعادة الهيكلة الصناعية إزالة احتكار التجارة الخارجية، الخوصصة،...) وهذا ما يحدو بالمنظومة التربوية إلى تحضير الأجيال الصاعدة تحضيراً جيداً لتعيش في هذا الوسط التنافسي ولتتكيف معه<sup>19</sup>.

- المجال الاجتماعي والاقتصادي: المتمثل أساسا في الزيادة السريعة في عدد السكان وانخفاض نمو قطاعات الإنتاج المختلفة وغيرها من المشكلات والإختلالات الاقتصادية والاجتماعية المترابطة والمتداخلة<sup>20</sup>.

**2- على المستوى العالمي:** وفيما يخص الأسباب على المستوى العالمي فقد سجلت عدة تغييرات وجب على المنظومة التربوية الجزائرية مسايرتها والتي يمكن أن نعددها في النقاط التالية:

- عولمة الاقتصاد التي تشترط على المنظومة التربوية التحضير اللائق للأفراد وللمجتمع، لمواجهة التنافس الحاد الذي يميز بداية القرن 21 حيث ترتبط الرفاهية الاقتصادية للأمم بحجم ونوعية المعارف العلمية والمهارات التكنولوجية التي يتعين إدراجها.

- التطور السريع للمعارف العلمية والتكنولوجية وكذا الوسائل الحديثة للإعلام والاتصال التي تفرض إعادة تصميم ملامح المهن وتشترط من التربية التركيز في برامجها وطرائقها البيداغوجية على اكتساب المعارف العلمية والتكنولوجية وتنمية القدرات التي تسمح بالتكيف مع هذا التطور في المهن وتيسير إدماج المتعلمين في وسط مهني معولم<sup>21</sup>.

**3- على مستوى المدرسة الجزائرية:**

- أما الأسباب الخاصة بوضعية المدرسة الجزائرية التي لا تنشذ على هذه القاعدة، فهي مطالبة بتجديد مناهجها وبتغيير طرق عملها ونسق إدارتها وتمثل في:
- البرامج المطبقة في مؤسساتنا يعود تصميم أهدافها وتحديد محتوياتها إلى عقود خلت، وهي بذلك لا تواكب التقدم العلمي والمعرفي الذي أحدثته التقنيات الحديثة في الإعلام والاتصال.
  - المجتمع الجزائري عرف تغيرات سياسية واجتماعية وثقافية عميقة غيرت فلسفته الاجتماعية وفتحت أمامه طموحات للتقدم والرقي في ظل العدالة الاجتماعية والمواطنة المسؤولة تكون فيها روح المبادرة والبحث الدائم عن النجاعة المحرك الأساسي للتغيير الاجتماعي.
  - فتغيير البرامج التعليمية وتحديث محتوياتها أضحت تفرض نفسها خاصة وأن عولمة المبادلات تملّي على المجتمعات تحديات جديدة لن ترفع إلا بالإعداد الجيد والتربية الناجعة للأجيال<sup>22</sup>.
  - إضافة إلى بعض العوامل الأخرى نوجزها في التالي:
  - التحولات الحالية المرتكزة أساسا على المردود (المنتوج كما ونوعا).
  - الانتقال من فكرة العلم من أجل العلم إلى العلم من أجل المنفعة.
  - اتساع رقعة العلوم وتجديدها باستمرار، جعلت الإلمام بها كعرفة محضه غير مجدية.
  - ثبوت عدم جدوى منطق التعليم الذي يعتمد على صب المعارف في صيغتها الخام، وعدم ربطها بما تتطلبه الحياة اليومية.
  - عدم مواكبة التقويم لعملية التعليم واختصاره على قياس مدى تحصيل المعارف.
  - إضافة إلى أن المنظومة التربوية لا يمكن أن تظل متفوقة على نفسها جامدة، في الوقت الذي تعرف فيه جل المنظومات التربوية في العالم تجديدا وتحديثا وإصلاحا متواصلا يستجيب لمتطلبات المرحلة والمستجدات الحاصلة في ميدان العلم والشغل<sup>23</sup>.

**خامسا- أسباب تأهيل المعلمين أثناء الخدمة:**

- هناك جملة من الأسباب التي تجعل من تأهيل المعلمين أثناء الخدمة أمر ضروري جعل كل الدول تهتم به وتضعه ضمن أولوياتها وهذه الأسباب تتمثل في:
- تعديل مناهج التعليم، أو تطويرها لمبررات علمية، أكاديمية، تقنية، أو لمبررات سياسية.
  - تحديث طرق التدريس لمعالجة صعوبات معينة ناجمة عن تطبيق مناهج التعليم.
  - تصحيح بعض ثغرات برامج إعداد المعلمين قبل الخدمة، والأخذ بمبدأ التربية المستمرة، ورفع كفاية بعض المعلمين الذين التحقوا بالمهنة دون إعداد كاف.
  - تحريك قدرات المعلمين المسلكية، وتحديث إمكاناتهم، وخبراتهم، وإطلاعهم على المستجد في التعليم والوسائل والمختبرات والتقنيات الحديثة مما يسهل مهمة المعلم اليومية، ويجعله معلما تقنيا متخصصا في أصول تأديته واجباته<sup>24</sup>.

**سادسا- أسباب تأهيل المعلمين في الجزائر:**

- غادر صبيحة الاستقلال معظم المعلمين الفرنسيين ولم يبق من سلك التعليم إلا المعلمون الجزائريون وعددهم 2600 نحو 1000 معلم من أصل فرنسي بينما يحتاج هذا الدخول الاستثنائي (سبتمبر 1962) حسب التقديرات الرسمية نحو العشرين ألف 20.000 معلما، فلجأت الحكومة الجزائرية حديثة العهد (تأسست بموجب المرسوم 10/62 المؤرخ في 27/09/1962) إلى حلول استثنائية أمام هذا الوضع الاستثنائي وقد قامت ب:

- التوظيف المباشر: لعدد ضخم من المعلمين والمساعدين والممرنين من بين الجزائريين الذين يتوفرون على مستوى مقبول من التعليم باللغة العربية أو الفرنسية لسد الفراغ الكبير وأسفر هذا الإجراء الأول على تجنيد قرابة 7000 معلما جزائريا.

- التعاون الثقافي مع فرنسا نفسها ونتج عن هذا الإجراء الحصول على ما يقارب 7700 معلما فرنسيا.

- غطيت البقية من الاحتياجات من البلدان العربية الشقيقة مغربا أو مشرقا وكان العدد يتراوح ما بين 2000 و 2500 معلما.

رغم كل ذلك بقيت مناصب عديدة شاغرة مما استوجب اتخاذ إجراءات ضرورية واستعمال نظم بيداغوجية خاصة منها:

- تخفيض الساعات المقررة .

- تجميع الأفواج في قسم واحد .

- تناوب المعلم الواحد على عدة أفواج<sup>25</sup>.

إن الانشغال بتلبية الحاجة الكمية قد أثرت إلى حد بعيد على تطور المنظومة التربوية مما أدى إلى بروز احتياطي هام من المعلمين ذوي التأهيل الضعيف والذين يعانون نقائص فادحة من حيث المعلومات الأكاديمية.

في بداية تطبيق الإصلاح التربوي كان عدد المدرسين الموظفين لدى وزارة التربية الوطنية 340.000 منهم 171.000 في التعليم الابتدائي و 108.000 في التعليم المتوسط و 61.000 في التعليم الثانوي.

لئن كان مستوى تأهيل أساتذة التعليم الثانوي مقبولا على العموم بحيث 95 % منهم يحملون شهادة جامعية أما 5% الباقين فهم أساتذة التربية البدنية والرياضة والموسيقى والرسم وكذا أساتذة التعليم التقني في مؤسسات التعليم الثانوي غير أن الوضع جد مختلف فيما يتعلق بالتعليم الابتدائي والمتوسط.

وعموما يمكن إجمال أسباب اللجوء إلى تأهيل المعلمين في النقاط التالية:

- الزيادة الهائلة في عدد التلاميذ جراء ديمقراطية التعليم قد ولدت حاجة كبيرة جدا إلى المعلمين ولا سيما على مستوى التعليم الابتدائي والمتوسط. ولقد كانت هاتان المرحلتان أول المتأثرين بالضغط القوي لتزايد عدد التلاميذ التي ما انفكت تتكاثر بعد تعميم مشروع المدرسة الابتدائية للجميع، كان ذلك خلال السبعينات.

- إطالة مدة التمدرس الإلزامي إلى غاية 9 سنوات في مستهل الثمانينات أي مع انطلاقة المدرسة الأساسية للجميع، ازدادت الحاجة إلى المعلمين، مما اضطر قطاع التربية الوطنية لتلبية هذه الحاجة المتزايدة إلى المعلمين إلى غاية منتصف التسعينات بتوظيف عدد كبير من المدرسين ذوي التأهيل الضعيف والذين لم يستفيدوا في بعض الأحيان حتى من التكوين الأولي الضروري<sup>26</sup>.

- نقص في التكوين المعرفي لأعداد كبيرة من المعلمين ووظفوا، في السبعينات والثمانينات، بمستويات ضعيفة ومنحهم تكويننا سريعا لا يفوق السنة، وذلك لتأطير الأعداد الهائلة من التلاميذ التي ما انفكت تتزايد.

- ضعف التكوين البيداغوجي أو انعدامه.

- عدم فاعلية عمليات الرسكلة وتحسين التكوين لأنها ليست مبنية على تشخيص فعلي للعجز المعرفي أو السيكو-بيداغوجي أو المهني للمدرسين<sup>27</sup>.

رغم ارتفاع نسب التأطير الحالية، إلا أن مستوى تأهيل المدرسين لا يزال ضعيفا، وهو ما يطرح إشكالية التأطير إذ تعد هذه الأخيرة من الإشكالات المؤثرة تأثيرا مباشرا على تحسين نوعية التكوين التعليمي، فأغلب المؤطرين لا يتوفرون على المستوى التعليمي العالي، الأمر الذي قلل من أدائهم التعليمي من جهة، ومن جهة ثانية تعاني المؤسسات التربوية من نقص التأطير، ومن أجل تغطية هذا النقص يلجأ القائمين على التعليم إلى سياسة الاستخلاف التي تجعل عطاء المؤطر محدودا، لعدم ارتباطه بمنصب عمل دائم، الأمر الذي يجعل علاقته بمنصبه علاقة ميكانيكية وليست علاقة عضوية تفاعلية.

المسألة الأخرى التي يمكن إدراجها تحت هذا العنصر هي الظروف المهنية والاجتماعية التي يعيشها المؤطرون، التي لا تسمح لهم بإعطاء اهتمام أكبر لعملهم والمتمثل في التأطير والتكوين<sup>28</sup>.

### سابعاً- دور المعلم في الإصلاحات الأخيرة:

لم يعد دور المعلم في المقاربة الجديدة ممثلاً في نقل المعارف، وتلقين المفاهيم للمتعلم، فقد بينت الدراسات والأبحاث التربوية أن المتعلم يمتلك مؤهلات ومكتسبات وله تصورات وقدرات أولية، وما على الأستاذ إلا استغلال هذه الاستعدادات والمكتسبات وتوجيهها الوجهة الصحيحة ليتمكن المتعلم من الملاحظة والاكتشاف وبناء معارفه بنفسه، بوضعه في وضعيات مشكلة لها دلالة في حياته اليومية وواقعه المعيش على أن تكون مرتبطة بمكتسباته، وقدراته وعندما يدرك المتعلم الدلالة المعنوية لما يتعلم في حل مشاكله اليومية يبذل طاقته ويجند معارفه وموارده، ويوظف قدراته العقلية في التعلم، والتكيف مع المطالب المتغيرة في قاعة الدراسة وخارجها، وهذا ما يسعى إليه التعليم بالكفايات. وللوصول إلى المسعى المذكور لا بد من تغيير الممارسة البيداغوجية القائمة على الإلقاء والتلقين إلى ممارسة أكثر نجاعة تستوحي أصولها من المدرسة البنائية التي تعطي أهمية كبيرة لنشاطات المتعلم، وتركز على قدراته الذاتية في التعلم.

هذه المقاربة تستدعي تصوراً جديداً لعلاقة المعلم بالمتعلم في أية مادة، يصغي إليه ويضعه دوماً في وضعية للتفكير والبحث وحل المشاكل يثير بها اهتمامه، ويدفعه إلى تجنيد معارفه وإدماج مكتسباته، ولا بد أن يكون دور الأستاذ بيداغوجياً مقتصرًا على التنشيط الفعال القائم على انتقاء الوضعيات المناسبة، وتويعها لتسهيل عملية التعلم وللوصول إلى هذا المسعى، عليه أن يتفاعل مع تلامذته ويتعرف على خصائصهم النفسية والاجتماعية<sup>29</sup>... فالمعلم له دور فعال في تحضير التلاميذ من خلال تنظيم الأنشطة وتكييفها وفق حاجاتهم ومستوياتهم، كما يعمل على انتقاء ممارسات بيداغوجية تسمح بخلق وضعيات تجعل التلميذ يشارك بنشاط في بناء كفاءته، وتقويم سيرورة انجاز الأنشطة وبناء التعلّيمات.

ولكي يتمتع المعلم بهذه الحرية يجب أن يكون ذا كفاءة عالية في المعارف البيداغوجية وأن يكون قادراً على الإبداع في مجال عمله.

وبالتالي فالمعلم منشط ومنظم وليس ملقناً، وهو بذلك مطالب ب:

- قبول الأخطاء على أنها مصادر هامة للتعلم والتقويم وتحسين المستوى بشرط أن يتم تحليلها وفهمها.
- إعطاء أهمية للمشاركة الجماعية للتلاميذ في تأدية المهام التعليمية المعقدة.
- القدرة على الإبداع الشخصي والفردى دون الاكتفاء الدائم بدور الموجه أو المسئول عن التعليم.
- قبول النتائج والكفاءات المشتركة، والتوقف عن الميل إلى تسجيل المساهمات الفردية لكل تلميذ والابتعاد عن العمل الفردي، إلا بالوقوف على المشاكل والعوائق الخصوصية والتي لا يدعها العمل المشترك تظهر.
- التغاضي عن تعميم التقييم، والمقدرة على خلق وضعيات تقييم مشهودة.
- المقدرة على إشراك المتعلمين في تقييم كفاءاتهم عن طريق مناقشة الأهداف
- الأخذ بعين الاعتبار السلوك المدخلي للتلميذ.
- اقتراح وضعيات معقدة بشكل مهمات ينجزها التلميذ.
- مراقبة ودعم التلميذ أثناء تنفيذ المهمة.
- مراقبة طريقة التعلم وسياق استعمال الموارد المكتسبة.
- يوفر الفرصة لإعادة استعمال الكفاءات في مواقف أخرى<sup>30</sup>.
- يسهل عملية التعلم ويحفز على الجهد والابتكار.



- يعدد الوضعيات ويحث المتعلم على التعامل معها.
- يتابع باستمرار مسيرة المتعلم من خلال تقويم مجهوداته<sup>31</sup>.
- التفاعل الإيجابي مع تلاميذه بإثارة الحوار المثمر بينهم والذي يساهم في بناء روح النقد والإرشاد الذاتي وتدعيم الثقة بالنفس.
- الانطلاق من وضعيات مستمدة من محيط المتعلم لإثارة انتباهه ولحفز اهتمامه.
- تنمية قدرات المتعلم على التفكير المنطقي بتوخي الاستدلال الاستنتاجي والاستدلال الاستقرائي. واستعمال أفعال وألفاظ تدل على الحركية الإيجابية مثل: التصرف- استغلال-توظيف التفكير المنطقي-التفاعل-فهم الوضعيات.
- جعل التلميذ طرفا فاعلا في العملية التربوية<sup>32</sup>.

وبهذا فإن المعلم يقوم بدور الباحث في المناهج التي تسمح بتحسين الكفاءات، المعارف المنهجيات التصرفات، ومواضع هؤلاء التلاميذ في المجتمع، بالطريقة التي يتمسكون فيها بقيم وأصالة مجتمعهم من خلال امتلاكهم لمكونات تمكنهم من المساهمة في تنمية مجتمعهم. فالمعلم إذن هو موجه، مقيم ومسهل لسيرورة التلقين. ويتطلب منه هذا اكتساب كفاءات ومهارات جديدة إضافة إلى الاتجاهات التقليدية في البحث عن المعارف العلمية، التربوية والثقافية. وتضم هذه الاتجاهات أيضا قدرة التخاطب واستشارة الآخرين، وعدم فرض رأيه والقدرة على تقييم ونقد ذاته<sup>33</sup>.

**ثامنا-التكوين أثناء الخدمة:** يعتبر هذا النوع من التكوين من أكثر الأنواع شيوعا وتطبيقا في المؤسسات، نظرا لأهميته وضرورة استمراره. وهو عبارة عن متابعة الإطارات التي لها تجربة ميدانية وأقدمية في المهنة، وذلك بعد التخرج وأثناء الخدمة. وهو ليس بالتكوين الخاص بفئة دون الأخرى، بل يشمل كل الفئات التابعة لجميع الأسلاك في قطاع التربية والتعليم والتكوين سواء كانوا مدرسين أو مفتشين أو إداريين أو غيرهم، بغض النظر عن أقدميتهم أو كفاءاتهم. بهدف تحسين كفاءاتهم المهنية، أو تطوير عملهم الإشرافي والتوجيهي، أو ترقية أدائهم في الإدارة والتسيير أو التحكم في التقنيات الحديثة في المهنة، أو ترشيد استعمال الوسائل المادية المسخرة لهذا الغرض. أما مدة التكوين فهي غير محددة، وقد تتم على فترات قصيرة أو طويلة متقطعة أم متواصلة حسب الهدف الذي وضع له والمحتوى الذي يتضمنه، طيلة حياة المتكون الوظيفية، أما تحديد البرنامج واختيار المتكونين فيتم حسب الاحتياجات<sup>34</sup>.

ويعرف على أنه: التكوين الذي يتلقاه المعلم من تاريخ ترسيمه إلى النقاعد فهو يدوم طيلة مباشرته لمهنته وذلك من أجل التحسين والإتقان<sup>35</sup>.

#### ويهدف التكوين أثناء الخدمة إلى:

- تعويض النقص في التكوين الأولي من ناحية التحصيل المعرفي والأكاديمي.
  - تأهيل المدرسين غير المؤهلين تربويا أو الذين تم توظيفهم مباشرة دون أي تكوين بيداغوجي خاص.
  - تعميق وتحديث المعارف الأكاديمية للمدرسين. تنمية حب التكوين الذاتي لدى المدرسين قصد تحسين مستوياتهم.
  - تحضير المدرس للتغيرات المستجدة، والإصلاحات التي من الممكن أن تطرأ أو تدخل على النظام التربوي<sup>36</sup>.
- وبالتالي فإن التكوين أثناء الخدمة هو تكوين تجديدي يهدف إلى تجديد خبرات المعلم وتزويده بكل جديد سواء في ميدان التربية وفنون المهنة أو في ميدان المعارف العلمية أو التقنية أو الأدبية التي تتعلق بالمواد التي يعلمها أو تتعلق بالتطور الذي يحدث في ميدان العلوم.

**تاسعا- تأهيل وتكوين المعلم في ضوء الإصلاحات الأخيرة:**

إن تكوين المؤطرين البيداغوجيين والإداريين وتحسين مستواهم يعتبر قطبا قائما بذاته ضمن برنامج إصلاح المنظومة التربوية وتتعلق العمليات المسجلة في هذا المجال فيما يأتي:

- تطبيق نظام جديد للتكوين أثناء الخدمة بوجه خصيصا للمدرسين العاملين في مرحلتي التعليم الابتدائي والمتوسط.
- تحسين نظام التكوين الأولي للمعلمين ليتماشى مع المعايير الدولية في هذا الباب.
- التدريب المتواصل لجميع المستخدمين للتكفل على أحسن وجه بعمليات إصلاح المنظومة التربوية.
- إعادة تأهيل شهادة الأستاذ المبرز في التعليم الثانوي<sup>37</sup>.

هذا وقد أولى الأمر المتضمن تنظيم التربية والتكوين في الجزائر، عناية خاصة بتكوين الأساتذة والمعلمين حيث نصت المادة 49 منه على ما يلي: 'التكوين عملية مستمرة لجميع المربين على جميع المستويات، ومهمته أن يتيح الحصول على تقنيات المهنة، واكتساب أعلى مستوى من الكفاءة والثقافة والوعي الكامل بالرسالة التي يقوم بها المربي'. وفي هذا المجال فإن مسعى الوزارة ينصب حاليا في اتجاهين:

**الاتجاه الأول:** هو اشتراط توافر مستوى علمي وثقافي رفيع في المتقدمين للعمل حاليا لمهنة التدريس، وفي هذا الإطار تعمل الوزارة على مراجعة شروط الالتحاق بمهنة التدريس، كما تعمل على إعادة النظر في وظائف ومهام مؤسسات التكوين القائمة حاليا وتكييف مهامها وفقا لمتطلبات المرحلة الحالية والمستقبلية.

**الاتجاه الثاني:** هو البحث عن صيغ جديدة أكثر ملائمة لتأهيل المعلمين الذين يمارسون عملهم في الوقت الحاضر، والذين لم يحصلوا على الحد الأدنى الضروري لممارسة هذا العمل علميا وتربويا. وكانوا قد وظفوا في السنوات السابقة تحت تأثير الطلب المتزايد على التربية الذي لم يسمح آنذاك بوضع شروط انتقائية مناسبة للالتحاق بهذه المهنة وفي هذا الإطار، فإن التكوين أثناء الخدمة يشكل أبرز الانشغالات ويتولاها حاليا مفتشوا التربية والتكوين ومفتشوا التربية والتعليم الأساسي في شكل تجمعات تكوينية ميدانية.

وتنتج سياسة التكوين أثناء الخدمة مستقبلا، نحو التوظيف الأمثل للتكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال التي تسعى الوزارة إلى تجسيدها ميدانيا كأفضل خيار بتوفير فضاءات ملائمة لهذا الغرض على مستوى المؤسسات التعليمية<sup>38</sup>.

**1- الخطة الاستعجالية لتأهيل المدرسين في المرحلة الابتدائية والمتوسطة:**

ملخص القول أن الوضعية الميدانية في سنة 2004، أظهرت أن بنية التأهيل التي تطورت بصورة واضحة جدا منذ سنة 1970 كانت تعاني اختلالا كبيرا، وكان الاتجاه العام للمؤشرات ينبئ عن نقص في تأهيل المدرسين، ولا سيما في التعليم الابتدائي والمتوسط. ذلك أنه من بين 280.000 مدرس في الطورين الابتدائي والمتوسط كان ثمة 38.000 مدرس فقط حائزين على شهادة جامعية والحال أن 24.000 لا يحوزون شهادة جامعية وبالتالي لم تكن تتوفر فيهم مواصفات ملمح المدرس التي حددها الإصلاح الجديد.

هذه الوضعية استرعت الانتباه إلى حد كبير لأن إصلاح المنظومة التربوية لن يتحقق بصورة مرضية، بدون معلمين ذوي مؤهلات أكاديمية وكفاءات مهنية مؤكدة<sup>39</sup>.

إضافة إلى هذا فإن نسبة كبيرة من هؤلاء المعلمين سنظل في المهنة حتى العشرية الثانية من القرن 21، إذ تشير البيانات الإحصائية إلى حوالي 60% من المعلمين العاملين لا يتجاوز معدل سنهم 35 سنة وأن 75% منهم متوسط سنهم أقل من 40 سنة وتمثل هذه النسبة أكثر من 132000 معلما.

إن عدد هؤلاء المعلمين بشتى أصنافهم وبغض النظر عن الخبرة المتراكمة لديهم، استوجب وضع خطة تكوين استعجالية تأخذ بعين الاعتبار الإشكاليات القائمة وعليه فقد تم :

- وضع برنامج يمتد على مدى عشر سنوات لتأهيل معلمي التعليم الأساسي وأساتذته برفع من مستوياتهم.
- فيما يخص المعلمين في المرحلة الأساسية، فإنه ينبغي أن تكون الصيغ المقترحة مرنة تسمح برفع مستوياتهم إلى مستوى جامعي يأخذ في الحسبان خصوصيات مهنتهم ومتطلباتها المعرفية ويعدل شهادة الليسانس من حيث الاحتساب في سلم الوظائف العمومي.
- أما بالنسبة لأساتذة التعليم الأساسي، فإنه ينبغي إيجاد الصيغ الملائمة التي ترفع من مستوياتهم إلى مستوى الليسانس في مادة التخصص وذلك بتركيز البرنامج على هذه المادة وتعليميتها.
- ولضمان نجاعة هذه الخطة فإنه ينبغي الأخذ بما يلي:
- حاجات المربين أنفسهم.
- ضبط الأعداد التي هي بحاجة أكيدة إلى التكوين.
- حصر الاحتياجات ونوعيتها بناء على تشخيص موضوعي ميداني، واستشارة المربين أنفسهم.
- ترتيب الأولويات بناء على مختلف المعطيات الإحصائية.
- ضبط برامج وظيفية قابلة للتنفيذ من قبل لجان متخصصة مع تجديد الآجال والمرافق والوسائل.
- اختيار العناصر التي ستسهم في تنفيذ البرنامج، وتقوم بنتائجه وذلك وفق معايير دقيقة وإعدادهم إعدادا يمكنهم من الاضطلاع بمهام تكوين المكونين<sup>40</sup>.

وبهذا تتطابق مواصفات المدرسين مع التوجه العالمي الذي يشترط امتلاك المدرسين في جميع أطوار التعليم معارف ومهارات ذات مستوى جامعي. لذا نجد الكثير يرون أنه كلما ارتفع مستوى المعلم العلمي ازدادت فرص تحسين نوعية عملية التدريس، لذلك فإن رفع مستوى المعلم إلى الدرجة الجامعية أصبح شرطا ضروريا لممارسة مهنة التدريس، إن أردنا رفع مستوى تحصيل تلامذتنا العلمي<sup>41</sup>.

## 2- المبادئ التوجيهية لنظام التكوين أثناء الخدمة:

انطلاقا من تحليل الوضعية الذي أشرنا إليه سابقا شرعت وزارة التربية الوطنية في تطبيق إستراتيجية جديدة للتكوين هدفها تحسين مستوى تأهيل المدرسين، الموجودين في الخدمة ليكون لديهم الملمح المستهدف في نهاية التكوين الأولي الساري حاليا وهو الملمح الذي حدده الإصلاح التربوي الجديد، بكالوريا زائد ثلاث سنوات تكوين لمعلمي الطور الابتدائي وكذا بكالوريا زائد أربع سنوات تكوين لأساتذة التعليم المتوسط.

سوف يتجسد هذا الهدف وفق المبادئ التوجيهية التي تم تحديدها خلال الاجتماعات المشتركة التي انعقدت مع ممثلي التعليم العالي والبحث العلمي والتي قررت ما يأتي:

1- إن مدرسي الطورين الابتدائي والمتوسط، الذين ليس لهم على المستوى الأكاديمي المطلوب سوف يتلقون على التوالي، على مستوى معاهد تكوين المعلمين والمدارس العليا للأساتذة تكوينا عاليا يختتم بنيل شهادة تخرج على أن يكون مضمون هذا التكوين مطابقا لبرامج التكوين الأولي الرسمية التي تقدم على مستوى هذه المؤسسات.

2- سوف يتحقق هذا الهدف بواسطة التكوين عن بعد بصورة أساسية<sup>42</sup>.

3- التكوين عن بعد: في إطار إصلاح المنظومة التربوية، وضعت وزارة التربية الوطنية صيغة التكوين عن بعد، تهدف إلى رفع المردود التربوي للمعلمين وتحسين كفاءتهم العلمية والبيداغوجية من خلال سد الثغرات في الجوانب التعليمية اعتمادا على أسلوب الحوار والمخاطبة وتبسيط المعلومات وصولا بالمعلم إلى تمكينه من التحكم في أداء مهامه على أكمل وجه<sup>43</sup>.

- 3-1- أسباب تبني أسلوب التكوين عن بعد:** أما الأسباب الكامنة وراء هذه الصيغة فيمكن إيجازها فيما يلي:
- أسباب ذات صبغة بيداغوجية محضة باعتبار أن التكوين عن بعد يعود الفرد على الاعتماد على التكوين الذاتي الذي أصبح من ضرورات العصر.
  - اعتبارات تنظيمية لها علاقة بعدد المدرسين المعنيين بالتكوين بحيث لا يكون لهذا العامل أي تأثير في حالة التكوين عن بعد.
  - أسباب اقتصادية باعتبار أن التكوين عن بعد يتطلب إمكانات مالية أقل مما يتطلبه التكوين بالإقامة في معاهد ومدارس التكوين ولأنه لا يقتضي انتداب المدرسين المعنيين بالتكوين ولا تعويضهم بمعلمين مستخلفين.
  - أسباب اجتماعية، باعتبار أن التكوين بالإقامة قد لا يجد قبولا لدى المدرسين نظرا لبعدها عن المؤسسات التكوينية عن مقر سكنهم، ونظرا أيضا إلى ارتفاع نسبة الإناث في صفوف المدرسين (تمثل النساء نسبة 50.54% في التعليم الابتدائي و 52.72% في التعليم المتوسط)<sup>44</sup>.

### 3-2- مميزات وفوائد التكوين عن بعد:

- تمكين المتكون من متابعة تكوينه من موقع عمله أو مكان تواجده دون نشاطه المهني.
  - جعل المعلومة هي التي تنتقل إلى المتكونين.
  - سرعة توصيل المعلومة إلى المتكون حيث يوجد.
  - بعث الرغبة والدافعية لدى المتكون لإقباله على التكوين.
  - الربط المباشر بين المتكون وخلية الاتصال المنصبة على مستوى المعهد عن طريق البريد الإلكتروني.
  - خفض تكلفة التكوين.
  - تقديم معارف عالمية أكثر ثراء وتنوعا.
  - تزويد المتكون بما هو جديد في المجالين المعرفي والمهني<sup>45</sup>.
  - رفع مستوى أداء كل المدرسين.
  - تحكم المدرسين من الوسائل التعليمية الحديثة.
  - إتاحة فرصة الحصول على شهادة جامعية بالنسبة لمعلمي الابتدائي وأساتذة المتوسط.
  - الترقية المهنية.
- 3- إن المشاركة في التكوين إلزامية بالنسبة للمدرسين الذين لا تتجاوز أعمارهم 40 سنة وهي مفتوحة لبقية المدرسين وفقا للترتيبات القانونية السارية.
- 4- سيتم تأطير التكوين من طرف أساتذة معاهد تكوين المعلمين، فيما يخص مدرسي التعليم الابتدائي ومن طرف أساتذة المدارس العليا فيما يتعلق بمدرسي التعليم المتوسط. وكذا من طرف الأساتذة الجامعيين المشاركين الذين يمارسون التدريس في بقية مؤسسات التعليم العالي وهؤلاء مكلفون بإعداد وإنتاج مضامين الدروس وشتى السندات التعليمية.
- 5- سوف يقدم التكوين عن بعد في شكل دروس وتمارين ذاتية التصحيح بعد طباعتها وإرسالها بوثيرة منتظمة إلى المدرسين المسجلين بواسطة الهيئات والمصالح الإدارية التابعة لوزارة التربية الوطنية.
- 6- يمكن استعمال سندات بيداغوجية أخرى دروس منقولة على الأقراص المدمجة دروس ووثائق متنوعة معروضة على شبكة الانترنت والانترانت.
- 7- سوف يتم تدعيم التكوين بواسطة ملتقيات دورية للتنشيط البيداغوجي هدفها تعزيز وإثراء معارف المترشحين وكذا إنجاز الأعمال التطبيقية الخاصة بالمواد العلمية، سوف تنتظم هذه الملتقيات على مستوى كل ولاية يشرف على

- تأطيرها حسب مقتضى الحال، إما أساتذة التكوين العاملين في معاهد التكوين أو في المدارس العليا وخصوصا أساتذة تحت وصاية جامعة التكوين المتواصل التي تتوفر على فروع لها عبر جميع ولايات القطر.
- 8- ستكون مدة التكوين إذن مرنة لتمكين المتكونين من التدرج كل حسب ونيرة تعلمه الشخصية أي بإمكانية إطالة مدة التكوين بسنتين بالنسبة للذين يلتحقون بالسنة الأولى من التكوين، ومعنى هذا أن مدة التكوين القصوى هي خمس سنوات بالنسبة لمدرسي الطور الابتدائي وست سنوات للتعليم المتوسط ويعني هذا من جهة أخرى إمكانية تقليص المدة بالنسبة لأولئك الذين يسمح لهم مستواهم الأكاديمي بالالتحاق بالتكوين بدءا من السنة الثانية أو الثالثة.
- 9- سوف يخضع المستفيدون من التكوين عن بعد لنفس الإجراءات المتعلقة بالمراقبة والتقييم المطبقة على المترشحين في مؤسسات التكوين الأولى بمعنى أنهم سيخضعون لنفس الامتحانات الدورية والسنوية ويتم إعداد مواضيع الامتحانات من طرف مؤطري معاهد تكوين المعلمين والمدارس العليا ويتم إجراؤها في الميدان حسب الحالة من طرف الهيئات التابعة لوزارة التربية الوطنية وجامعة التكوين المتواصل.
- 10- ينتهي التكوين بالنسبة للحائزين على شهادة البكالوريا بتسليمهم نفس الشهادات التي تسلم للطلبة المسجلين في التكوين الأولى على مستوى معاهد تكوين المعلمين والمدارس العليا، أما المتكونين غير الحائزين على شهادة البكالوريا فتسلم لهم شهادة نجاح تعادل الشهادة المهنية.
- 11- لضمان الفعالية والمتابعة بجد ومثابرة ينبغي أن يكون التكوين محفزا ومجزيا وذلك باحتساب مكتسبات التكوين في المسار المهني للمدرسين، بحيث تكون الترقية مرهونة بالتكوين وبالوصول على شهادة التخرج ويجب أن يؤدي التكوين بصفة خاصة إلى تهمين الوضع الاجتماعي والمهني بعد التخرج بنجاح وذلك بترقية المتخرجين في سلم تصنيف أسلاك الموظفين.
- 12- إن جميع مدرسي الابتدائي والمتوسط، من غير الحائزين على شهادة الليسانس، والذين يبلغ عددهم 242.000 سوف يتم التكفل بهم مبدئيا عبر النظام المزمع تطبيقه في مجال التكوين عن بعد.
- ومع ذلك فثمة حالتان استثنائيتان ينبغي الإشارة إليهما:
- إلزامية التكوين لجميع المدرسين الذين تقل أعمارهم عن 40 عاما. وبقاؤه متاحا للمدرسين الذين تتجاوز أعمارهم 40 عاما.
- الوضعية الخاصة لأساتذة التعليم الأساسي في التربية البدنية والرياضة والموسيقى والرسم (عددهم 10.000) الذين لا يتم تكوينهم في المدارس العليا للأساتذة وسوف تعالج هذه الوضعية بالتعاون مع كل من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ووزارة الشبيبة والرياضة ووزارة الثقافة.
- بعد أخذ هاتين الحالتين الاستثنائيتين بعين الاعتبار فإن مخطط التكوين سوف يمس 214.000 مدرس من بينهم 136.000 معلم مدرسة أساسي و78.000 أستاذ تعليم أساسي.
- 13- يتم تجسيد هذا المشروع ضمن خطة التكوين العشرية التي انطلقت في شهر سبتمبر 2005 لتنتهي خلال العام الدراسي 2014/2015 .
- يجري تنفيذ هذا البرنامج التكويني بالتعاون الوثيق مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

## 4- وسائل التكوين: لضمان نجاح هذا التكوين فقد تم توفير عدة وسائل وهي:

- 1- **سندات مكتوبة:** تتضمن الدروس الخاصة بكل مادة، إضافة إلى تمارين المراقبة التي تعنيها، وكذا التصحيح النموذجي الذي يسمح للمعني بالقيام بالتصحيح الذاتي.
  - يستلمها كل معلم أو أستاذ بصفة دورية عن طريق مفتش المقاطعة أو إدارة الإكمال.
  - 2- **الدروس المسائية:** تنظم هذه الدروس لفائدة:
    - الأساتذة الذين يسكنون بالقرب من المراكز الولائية لجامعة التكوين المتواصل.
    - معلمي الابتدائي في مؤسسات تعليمية تخصص لهذا الغرض.
  - 3- **لقاءات دورية:** وذلك لطرح الانشغالات والاستفسارات، وكذا التشاور مع هيئة التكوين من أجل تلقي توجيهات وإرشادات ونصائح المكونين، وأيضاً الاستفادة من حصص التنشيط في بعض المواد.
  - 4- **وسائل حديثة:** يمكن للمعنيين أيضاً الحصول على الدروس في شكل أقراص مضغوطة، وأيضاً الاطلاع على الدروس والمحاضرات والوثائق المختلفة المتواجدة على شبكة الانترنت واستساخها.
  - 5- **دعائم أخرى:** بإمكان المعلمين والأساتذة الاستفادة من كل السندات المكتوبة أو الرقمية التي تنتجها:
    - جامعة التكوين المتواصل.
    - المعهد الوطني لتكوين مستخدمي التربية.
    - الديوان الوطني للتعليم والتكوين عن بعد<sup>46</sup>.
- نخلص في الأخير إلى القول أنه اجتمعت جملة من الأسباب الداخلية والخارجية، وأيضاً على مستوى المدرسة الجزائرية أدت إلى ضرورة إصلاح المنظومة التربوية في الجزائر، وقد تم الاهتمام بتأهيل المعلم باعتباره أحد أهم عناصر العملية التعليمية، إذ يرى معظم التربويين أن المعلم هو نقطة التحرك في مجال الإصلاح والتجديد لأنه من السهل توفير الهياكل الكافية والمناهج الملائمة والوسائل المتطورة ولكن ليس سهلاً أن توفر معلماً يجمع إلى جانب القدرة على العمل الرغبة فيه، والافتناع بأهميته. ولهذا يصدق القول أنه مهما سخرنا من الإنفاق على التعليم مع إغفال أهم عنصر فيه وهو المعلم نكون كمن يبني على غير أساس متين فمهما نشيد من المدارس الفسيحة ونقيم المعامل والمكتبات ونزودها بالأدوات والكتب فإنها تصبح عديمة الجدوى إذا لم تكن في أيدي معلمين عصريين مؤهلين تأهيلاً مناسباً ومدركين لرسالتهم وراضين عن عملهم ومتحمسين لمهنتهم.
- وقد تم انتهاج صيغة التكوين عن بعد، لمعلمي التعليم الابتدائي والمتوسط من أجل إعطائهم ملمح جامعي، ذلك أنه وبسبب التزايد الكبير في عدد المتدربين، أدى إلى تزايد الحاجة إلى المدرسين وهو ما اضطر قطاع التربية والتعليم لتلبية هذه الحاجة المتزايدة إلى المعلمين إلى غاية منتصف التسعينات، لتوظيف عدد كبير من المدرسين ذوي التأهيل الضعيف والذين لم يستفيدوا في بعض الأحيان حتى من التكوين الأولي الضروري. لذا فقد تم وضع إستراتيجية تمتد على مدى عشر سنوات تنطلق من سبتمبر 2005 وتنتهي سنة 2015.

## المراجع:

- 1- حسن شحاته، زينب النجار: معجم المصطلحات التربوية والنفسية، الدار المصرية اللبنانية، مصر، 2003.
- 2- محمد محمود العلية: إدارة التدريس الصفي، دار الميسرة، الأردن، 2002، ص 23.
- 3- رايح تركي: أصول التربية والتعليم، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990، ص ص 378-379.
- 4- إبراهيم مذكور: معجم العلوم الاجتماعية، الهيئة المصرية للكتاب، مصر، 1973، ص 583.
- 5- محمد عبد الرحيم عدس: المعلم الفاعل والتدريس الفعال، دار الفكر عمان، 2000، ص 35.
- 6- فريد نجار: المعجم الموسوعي لمصطلحات التربية - إنجليزي عربي، مكتبة لبنان، بيروت، 2003، ص 995.
- 7- المنجد الأبجدي، دار المشرق، بيروت، لبنان، ط 6، 1988، ص 95.
- 8- محمد منير مرسي: الإصلاح والتجديد التربوي في العصر لحديث، عالم الكتاب، مصر، 1996، ص 77.
- 9- حسن حسين البيلاوي، الإصلاح التربوي في العالم الثالث، عالم الكتاب، القاهرة، مصر، 1998، ص 32.
- 10- ريتشارد ساك: تصنيف أنماط الإصلاحات التربوية، تعريب يوسف ضومط، العدد الأول، اليونسكو، ص 40.
- 11- عبد العزيز السنبل: التربية في الوطن العربي على مشارف القرن العشرين، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2002، ص 202.
- 12- مجدي عزيز إبراهيم: المنهج التربوي وتحديات العصر، عالم الكتب القاهرة، 2002، ص 37.
- 13- سعد مرسي أحمد: التربية، سعيد إسماعيل على: المدخل إلى العلوم التربوية، عالم الكتب القاهرة، 1982، ص ص 65-100.
- 14- عمر أحمد همشري: مدخل إلى التربية، دار صفاء عمان، الأردن، 2001، ص 289.
- 15- عبد العزيز عبد الله السنبل: مرجع سابق، ص 202.
- 16- عمر أحمد همشري: مرجع سابق، ص 105.
- 17- فكتور بلة وآخرون: التعليم الأساسي في الوطن العربي آفاق جديدة، مراجعة وتقديم، منذر المصري، مؤسسة عبد الحميد شومان الأردن، 2002، ص 164.
- 18- عبد العزيز عبد الله السنبل: مرجع سابق، ص 203.
- 19- وزارة التربية الوطنية: النشرة الرسمية للتربية الوطنية، القانون التوجيهي للتربية الوطنية، رقم 08-04 المؤرخ في 23 جانفي 2008 عدد خاص، فيفري 2008، ص ص 6-7.
- 20- المجلس الأعلى للتربية: المبادئ العامة للسياسة التربوية الجديدة وإصلاح التعليم الأساسي، مارس 1998، ص ص 24-25.
- 21- وزارة التربية الوطنية: النشرة الرسمية للتربية الوطنية، القانون التوجيهي للتربية الوطنية، مرجع سابق، ص ص 6-7.
- 22- المعهد الوطني لتكوين مستخدمي التربية وتحسين مستواهم: مناهج السنة الثانية من التعليم الابتدائي، مرجع سابق، ص 2.
- 23- المعهد الوطني لتكوين مستخدمي التربية وتحسين مستواهم: العلوم الاجتماعية التعريف بالمادة وتحديد أهدافها وفق المقاربة الجديدة - السنة الأولى ثانوي - مرجع سابق، ص ص 3-4.
- 24- عبد المعطي سعود إدريس ابداح: مستوى اكتساب الكفايات التعليمية لدى طلبة برنامج تأهيل المعلمين حاملي دبلوم كليات المجتمع إلى المستوى الجامعي في شمال الأردن 'دراسة تقويمية'. قسم الإدارة وأصول التربية، جامعة اليرموك الأردن، 1996، ص ص 10-11.
- 25- المعهد الوطني لتكوين مستخدمي التربية وتحسين مستواهم: النظام التربوي في الجزائر بعد الاستقلال، الجزائر، مرجع إلكتروني من الموقع <http://www.infpe.edu.dz> بتاريخ 2011/04/01 على الساعة 14:00 ص ص 3-4.
- 26- بوبكر بن بوزيد: إصلاح التربية في الجزائر رهانات وإنجازات، دار القصة الجزائر، ب س، ص 174.
- 27- المجلس الأعلى للتربية: مرجع سابق، ص 21.

- 28- علي براجل، يوسف عدوان: **منهجية الإصلاح التربوي ومعوقات تطبيق نظم الجودة في التعليم، الرهانات الأساسية لتفعيل الإصلاح التربوي في الجزائر، أعمال الملتقى الثالث المنعقد 7/6/2009** منشورات مخبر المسألة التربوية في الجزائر في ظل التحديات الراهنة جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الخامس جوان 2009، ص ص 283-298.
- 29- المعهد الوطني لتكوين مستخدمي التربية وتحسين مستواهم: **سند تربوي تكويني على أساس المقاربة بالكفاءات** الجزائر، مرجع إلكتروني من الموقع <http://www.infpe.edu.dz>. ص ص 7-8.
- 30- بوعيشة نورة: **الممارسات التدريسية للمعلمين في ضوء مقاربة التدريس بالكفاءات-دراسة ميدانية على عينة من المفتشين-أطروحة ماجستير، قسم علم النفس وعلوم التربية، تخصص علم التدريس، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2008، ص ص 90-95.**
- 31- المعهد الوطني لتكوين مستخدمي التربية وتحسين مستواهم: **مناهج السنة الثانية من التعليم الابتدائي الجزائر، مرجع إلكتروني من الموقع <http://www.infpe.edu.dz>. ص ص 4.**
- 32- جابر نصر الدين، بن اسماعين رحيمة: **جودة التعليم داخل المنظومة التربوية في ظل معوقات تحقيق أهداف الإصلاح ومتطلباته الرهانات الأساسية لتفعيل الإصلاح التربوي في الجزائر، أعمال الملتقى الثالث المنعقد 7/6/2009، منشورات مخبر المسألة التربوية في الجزائر في ظل التحديات الراهنة، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الخامس جوان 2009، ص ص 349-366.**
- 33- أمينة مساك: **الإصلاح التربوي والتجديد البيداغوجي في الجزائر، الرهانات الأساسية لتفعيل الإصلاح التربوي في الجزائر، أعمال الملتقى الثالث المنعقد 7/6/2009، منشورات مخبر المسألة التربوية في الجزائر في ظل التحديات الراهنة، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الخامس جوان 2009، ص ص 367-383.**
- 34- عبد الحكيم روبيي: **تكوين المكونين في قطاعات التربية والتعليم والتكوين المهني الواقع والمتطلبات، ص ص 9-10.**
- 35- حبيب تيلوين: **التكوين الأولي للمعلمين مقارنة نقدية ومعطيات ميدانية، كتاب الرواسي، قراءة في التقويم التربوي، ب، ص ص 349.**
- 36- بوسعدة قاسم: **تكوين المعلمين وإشكالية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد الثاني، جوان 2011، ص ص 295-317.**
- 37- بوبكر بن بوزيد: **مرجع سابق، ص ص 165.**
- 38- من الموقع: <http://snte17.alafdal.net/t2819-topic> بتاريخ 2011/04/01، على الساعة 13:30.
- 39- بوبكر بن بوزيد: **مرجع سابق، ص ص 172-177.**
- 40- المجلس الأعلى للتربية: **مرجع سابق، ص ص 79-81.**
- 41- عبد المعطي سعود إدريس ابداح: **مرجع سابق، ص ص 12.**
- 42- بوبكر بن بوزيد: **مرجع سابق، ص ص 178-179.**
- 43- المعهد الوطني لتكوين مستخدمي التربية وتحسين مستواهم: **تصميم الدرس تاريخ وجغرافيا، الإرسال الأول الجزائر، مرجع إلكتروني من الموقع <http://www.infpe.edu.dz>. بتاريخ 2012/02/23-على الساعة 6:40 ص 1.**
- 44- بوبكر بن بوزيد: **مرجع سابق، ص ص 179-180.**
- 45- من الموقع <http://www.infpe.edu.dz.educA.htm#debut> بتاريخ 2011/04/13 على الساعة 8:46.
- 46- بوبكر بن بوزيد: **مرجع سابق، ص ص 179-182.**